

في قوله تتع ولوشيت الاثنا كل غنصه يد بها ولكن هنا القول على الامران حتى
من الحدة والتا سر معين على سببا بما نهضت سببا لتعلمه الا ان
سببا ففضها بما ذكرنا عن اخضا المكة اياه فحق قوله تتع ولكن حتى
القول حتى اقتضى الكلام الاثنا خلاف ذلك وتكاسيف الكلمة في قوله
تتع ولولا كلمة سبقت من ريبك الجاهل سبب لغضبتهم كما عرفت
المكة في الفضا الا ان من الاحكام ان لا يمتنع في الحكمه الا ما لا
لغضبتهم الاستيهام فلا يمنع للاعتناء عن اذنت الصادر عدا ما لا
والاخرى ان يتا لانه كان مكرها علينا في الازل فلا نستحق اللوم
فالقول للبين في حديث ام حجة دلالة على ان في القضاة الا ان
لا زما بل ذلك المتقدم حين يؤمر الملك عند دفع الروح فيضن الام باربع
كلما لا في الازل وبالجملة ان تقدم تتع وتكاسيف لا يخرج احد في القدر
عن هذا الامكان وحيزا الفكرة فالعبد يشعور على فعله كما في كسبها
وجبره بغيره في اجاله التي باشرا فسبب جملة تتع وتقدمه وعلى غير
هذا ورو ما ذكر ان عرض الله عنه اق سبارقة لانه لما حاك على القدر
فما لفضاه الله وقدره فضطم به وحسب ثم اذ به فجدده فحق القدر
بذلك لمرتك وولد لك كذلك على الله تتع ولكن كما ثبات تقدمه في حق
الحق والاثنا يتقدم عليه التبدل والتغير على هذا دعاء عمر المصطفى
ان كنت كتب اسمي في ديواننا لا شقيا فاصحح الحق ومن هنا اكتشف وبه
حكما الامر الجذر والى من الفاء التفضيل التهلكة وانقض ان ما ضله
وعون من ذبح الا ان الله سبحانه السفة والحال في تصديق الكافر
فيما اخبر عن المقدرة في ساء الدنيا المكتوبة في لوح الحور الاثنا عمل
بانا مكتوب فيه ليس بكان حتما بل قد يتدفع بما شرع اسباب الدفع
وهذا اللوح تفصيل ما جعل في النفا المحفوظ المعترضه في الظاهر بالثبوت
وهو على وجه القضاة الا ان في المنزه عن النسبة الى الزمان على ما اشير اليه
بقوله عنده والتمه في الكلام لتصح اللفظ والمعنى وقد يكون الترتيب
المعنى قال عبد القاهر في تقدم الامر في المصناف والمصنف اليه
وتبني تليل المنة وما امن ان نقل محال فلا يصلح للتدبر في ان حتى
فرسخان بعدك حتى فرسخان اولي من ان حتى دو مسافة فرسخان
والتمه في شروا في قوله العمل المحب اولي من حب عبادة العمل والما
استدعى الكلام فقدم اسما مشي اربعة وهو صوف وصفة مصفا
او جاز وجره ومضمر على ما يشيخ الرباط اليه فلا يقدر ان ذلك

دعوة بل على التدريج فمقدرة في نحو كما كتبت يمشي عليه كد وان العين الذي
يمشي عليه وفي قوله تعالى واقموا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
لا تجزي فيه فمقدرة الغير منصوصا لا نحو منبأ قالا الاخفش والمقدرة
وقوله تعالى ان هذا هو الحق اليقين الامر اليقين ومن ذلك ان العين اليقين
اي الملة العيمة والمدان الاخرة والساعة الاخرة وفي وقت العبد
وقت الذراع الحصيد وفي وما كتبت بجانبها العزيز بجانب المكان العزيز
وفي قوله صادة الاولى صادة الساعة الاولى وفي سجد للجامع سجد
الزمين الجامع وفي بطلا الحما بقلة الحمة الحما وتبين ان يكون القدر
من لفظ المذكور مما يمكن فيماد في زيدا كما ضمير قائما فان من
المبتدأ دون ان كان ان الربا المسمى وان كان ان الربا المستعمل ويقدر
في زيدا ضميره انهم دون ان فان منع من تقدير لذة ورماع معنوية
نحو زيدا ضمير باناء او صناعي نحو زيد امر به قدره لا ما له في قوله
فالاولى من دون انهم وفي الثانية جازرون امر لا لا ليعقد
بنفسه نون ان كان العامل مما يشكك لانه بنفسه وتارة مجرما نحو
نعم في قولك سمعت له جازان بقدر يفتخ زيدا بل هو اولي من تقدمه
غير الملتزم به التعليل هو ما نحو من قولهم امرأة معلمة اي مقودة
الزوج فكان كالتسلي للمعنى لامع الزوج لفقداه ولا يلا زوج لزوج
وجوده قد تقدم على الزوج والتعليل اما بمعنى التعليل واما بمعنى
على امره بالمفعول اسلما مع اختصاصا صبه بافعال الغلوب لما فيمن
معنى الامر باعتبار صاقبته كالتنظير لفظ امر ولذا لا جرى مجراه
بطريق التثنية والاسمارة التبعية والتعليل عن احد المفعولين
فيه خالصة الرقعي واصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام
قالا ولان يعاقب فعل الفاعل من المفعول الاول نحو علمت زيدا من نحو
وجوده ضمير تعليمه عن المفعول لان معنى الاستفهام ربيعة
المعنى التي بعلمت كانه قيل علمت من زيد والقائه العمل بالتعليل كما
اكثر الاضلال الغلوب واما قوله تتع ليلولم اجم احسن عماد
فالتماس اجم بنوع المياء واما علق فعله ليلوي لما فيه من خلق العلم
من حيث انه طريق اليه كالنظر والاستماع فانهما طريقان الى العلم
فصغر العلم ليلوي في اجم احسن عماد فوجد شرط التعليل وهو علم
ذو القس من مفعولي قبل الجاء والاذا لا يجوز ان شرط التوسيط
والناخير وان لا يند على مصدره وان يكون قابلا والتعليل يكون

التعليل

دعوة